

# السياسي يرهنت «المحروسة» المصريين

المصريين من دولتهم، مسؤولوه أعلنوا أنهم اشترطوا على القاهرة ضمان «الحماية الاجتماعية» عبر الحفاظ على الدعم الحكومي للغذاء، لكن لا مشكلة برفع هذا الدعم عن الوقود بأنواعه والغاز والكهرباء والمياه! كأنّ غلاء تلك الأشياء لن يؤدي إلى غلاء أساسيات وكماليات أخرى، أو إلى جحيم يومي جديد أعقد بكثير من الوضع الذي يعيشه «أبناء المحروسة»، من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة.

عليها خلال ثلاث سنوات، فيما يغرق أهلها بسنوات أكثر من العذابات اليومية التي تكشف عنها أول شروط صندوق النقد. ومن المفارقات أن دولة الإمارات قررت زيادة حصة مصر بدفعها إلى «الصندوق» بدلاً من القاهرة، كي يصل القرض إلى رقم 12 ملياراً. المضحك المبكي أن «الصندوق»، المعروف بأنه صاحب «فضل يكسر الرقاب» على دول المنطقة، ظهر أكثر حرصاً على

عقد اتفاق مبدئي بين مصر وصندوق النقد الدولي، يوم أمس، وهو اتفاق غير مكتمل الملامح من جهة، ومن جهة أخرى جرت العادة أن القاهرة لا تعلن تفاصيل أوراقها كلها، وخاصة المتعلقة بمصير البلاد والناس. لكن، بهذا الاتفاق، ستحصل القاهرة على 12 مليار دولار من «الصندوق»، وستضيف إليها تسعة مليارات تسعى لجمعها من جهات أخرى، لتغرق البلاد بـ21 مليار دولار تحصل

## ثورة الفقراء مقبلة؟

وارتبط هذا الأمر، بالباشا، الذي أدخل التعليم والتصنيع ليوظف طاقات أبناء الفلاحين المصريين في خدمة مشروعه الكبير. وبعد عقد أو اثنين، بدأت ثمار الطبخة العلية تظهر: المصريون في الجيش، والوالي محمد علي يمنحهم أراضي زراعية مثل الأجانب والمماليك، لكن هذا لم يعن أن الأمور جرت سهلة، وسلسة. أحد أبناء الطبقة الوسطى الناشئة (الضابط أحمد عرابي) يقود انتفاضة كبيرة ضد الإنكليز والخبديوي توفيق، بعد صدور قانون التصفية عام 1880، والانحياز إلى الضباط الأتراك والشراكسة على حساب المصريين وتدهور الوضع الاقتصادي، بسبب توجيه جانب كبير من دخل مصر إلى تسديد الديون الأجنبية (سيناريو سيحدث قريباً بسبب سياسات نظام السيسي الحالي). وبرغم أن الإنكليز أجهضوا الثورة ونفوا عرابي ورفاقه، فإن ثمة تأثيراً لهذه الموجة في مشاعر أبناء هذه الطبقة (الأفندية والضباط وعمال الدواوين العمومية)، ستظهر في ثورة 1919.

كانت هناك عوامل خدمت توسيع قاعدة الطبقة الوسطى، أبرزها مدرسة المهندسخانة (الهندسة)، في عام 1820، والمدرسة الطبية في 1827، والعامل الثاني إنشاء الجامعة المصرية (1908)، التي كانت مطلباً رفعه أبناء الشريحة العليا من الطبقة الوسطى (أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد)، فصارت الجامعة

هك ثور الطبقة الوسطى المصرية ومعها الشرائح المعدمة ضد حكم عبد الفتاح السيسي؟ لا يمكن توقع ثورة أو موعود لها. خطوة الغضب الأولى للجماهير الواسعة ممكنة في أي وقت، وهي لا تحتاج إلى حزب يقودها أو يتبنى مطالبها كثورة يناير المغدورة. لكن عندما يتعلق الأمر بخلف قضبان قطار الثورة وبرنامج تشغيله، تنعكس عجالات العفوية ويصير سهلاً تقبل لكلمات الثورة المضادة في حالة استفراب مهزوجة بالعجز عن المقاومة

### القاهرة - رضوان آدم

هل يستفز الوضع الاقتصادي والمناخ السياسي، الحاليان والمقبلان، الطبقة الوسطى في مصر؟ هذه الطبقة بالفعل مستفزة، لكن هل إلى الحد الذي يجعل أفرادها غير قادرين على التحايل وانتظار أمل الاستقرار؟ السؤال ليس سهلاً طرحه بين جماهير جربت الثورة في «25 يناير»، وأخذت على قفاها في النتائج النهائية، بل هو سؤال ممنوع - مرغوب في بلد تنام فيه الطبقة الوسطى فوق سرير المرض وبين أفران الجوع منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهي لم تمش على قدميها طوال ذلك إلا في الـ18 يوماً الأولى في ميدان التحرير، ثم عادت إلى سريرها.

ومنذ الثورة، سحقت سياسات السوق وجنون الأسعار وانهايار الجنيه عظام أبناء الطبقة الوسطى التي تتن أصلاً، ويبدو أنه في غرفة المرض لا تفهم السلطة الحالية أن للصبر حدوداً؛ الترددي الاقتصادي، الذي تعانیه مصر الآن، وانسداد نوافذ الحل، يجعلان نُضج الشروط الموضوعية للثورة بوجهها الأول أكثر وضوحاً، لكن يبقى التحرك مرهوناً بعوامل كثيرة، أهمها أن هذه الطبقة تاريخياً كانت ولا تزال مترددة في ضربة البداية، وهي إن فعلتها بلا قيادة، فإنها تحتاج إلى قائد يتبنى مطالبها بحق قبل أن تحل الحادية عشرة مساءً وتزدحم الطرق. وهذا غير متوافر، بل ليس هناك تنظيم جماهيري أو حزب قادر على توجيه الجماهير وصوغ برنامج ثوري متكامل.

حتى مفهوم الطبقة الوسطى في مصر يعاني منذ أيام محمد علي باشا، حينما أريد لها أن تكون عربة تابعة لقطار الوالي الاستثنائي، مع أنها آنذاك حملت على أكتافها نقل مصر من التخلف إلى الحداثة،



وفق أرقام رسمية حديثة، أبناء الطبقة الوسطى حوالي 50 مليوناً



قاعدة مُعتبرة من المتعلمين المصريين، الذين سيؤسسون لاحقاً الأحزاب السياسية، والتكويّنات النقابية، والصحف، والشركات الصغيرة، وينزلون في الشوارع، ضد الاستعمار الإنكليزي، وفساد الحكومات الملكية. ليس هذا فحسب؛ كانت الطبقة الوسطى على موعد مع المشاركة في كتابة أول دستور مصري (1923) حقق بعض التوازن في الحقوق، وهو ما خلق في العشرينيات طبقة وسطى نسبية فعالة في مجالات التجارة والثقافة والسياسة، مع أنها أقل بدرجة من شريحة الباشوات وكبار التجار والصناع، فيما الهوة بينها وبين الطبقات الدنيا كانت كبيرة. هؤلاء الفقراء (فلاحون، وعمال مدن،



لا مفر من ثورة جماهيرية عفوية حتى لو توقفت عند حد تغيير راس النظام (إف بيه)

هم الأكثر تضرراً من السنوات الأخيرة، لأنه بموازاة استمرار سياسات السوق وندرة فرص العمل الداخليّة، ورفع الدعم عن الطاقة، وانصراف الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية، كلها تعني أن نسبة واسعة من الفئات الكادحة (عمال القطاع الصناعي والتجاري وأجراء اليومية والسائقون والحرفيون)، تشعر بصعوبة في تقبل الوضع الاقتصادي. ورغم أن غالبية هؤلاء فوضوا السياسي، فإنهم الآن غاضبون، بعدما نزلت طبقتهم إلى مستوى أقل في الدخل، وسلّة الاحتياجات، وفيما ينفق الفقراء على التعليم 1,9% من دخلهم السنوي، ينفقون على الطعام والشراب حوالي 46%، فيما تنفق

الوسطى يؤشّر على اتساع بؤر الغضب وغياب الاستقرار: الأطباء والصحافيين، ونقابات مهنيّة أخرى، وجملة درجات عليا، وأصحاب المعاشات... كلهم غاضبون من تجاهل حقوقهم، فهل تعي الدولة خطورة ذلك أم أنها تؤمن بالسلاح بين يديها. وفق الرصد، يظهر أن القاهرة تلقى بين وقت وآخر قرارات توددية، لكن من دون حل نهائي. أما ما يعطل الغضب مؤقتاً، فهو أن الشرائح المستفزة (كالموظفين في هيئات الدولة) بمختلف أنواعها وهم بالملايين، غير راغبة في المخاطرة، وخاصة الآن، لأن مصالحتها الصغيرة لم تمس بعد. على الناحية الأخرى، الفقراء

ومتعطلون) سينتظرون حتى 1952، كي يطرقوا باب الطبقة الوسطى، فيفتحه جمال عبد الناصر واسعاً، قبل أن يغلقه أنور السادات بسياسة الانفتاح الاقتصادي، التي أضعفت تلك الطبقة كثيراً وأمرضتها حتى وصلنا إلى يومنا هذا. تتعامل الدولة المصرية مع هذه الطبقة بمنطق أنها الممول (تبرعات لصناديق، وتبرعات لمشروعات قومية، وضريبة القيمة المضافة المتوقع تطبيقها)، لذلك، الموعد الأدق في يد أبناء الطبقة الوسطى، الذين يشكلون الآن حوالي 50 مليون مواطن من إجمالي 90 مليوناً، طبقاً لتقديرات حديثة من «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء». المشهد داخل تكوينات هذه الطبقة